# منظمة العفو الدولية

فبراير/شباط ١٩٩٦ ـ المجلد ٢٦ ـ العدد الثاني

*February 1996*

## النشرة الإخبارية


أستراليا

© *Death in Custody Watch Committee, Perth, with kind permission of Mavis Pat*

**النصب التذكاري للسكان الأصليين المتوفين وهم قيد الحجز، يوجد في فناء سجن فرمانتل السابق، والذي تحول إلى متحف حالياً، قرب بيرث في غرب أستراليا. والنصب يعرف بنصب جون بات. وكان جون بات احد السكان الأصليين توفي في عام ١٩٨٣ وعمره ١٦ عاماً من اثر إصابات في راسه وهو في حجز الشرطة. وقد أُبرئت ساحة اربعة ضباط شرطة ومساعد في محاكمة بتهمة القتل غير العمد. وفي الصورة أم جون بات وخالته تقفان بجانب النصب في اثناء احتفال بذكرى وفاته في سبتمبر/ايلول ١٩٩٥ .**

**وجاء في النقش على النصب ما يلي: هذا الحجر شاهد على شجاعة السكان الأصليين في نضالهم من اجل حقوق الإنسان في أستراليا. وقد أُقيم النصب في ٢٨ سبتمبر/ايلول ١٩٩٤ تخليداً لذكرى كل السكان الأصليين في استراليا الذين توفوا اثناء احتجازهم. وان اسرهم وعشيرتهم لديها الشجاعة للمنادة بتحقيق العدالة.**

# تصاعد غير مسبوق في وفيات المسجونين من السكان الأصليين

في حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل من يوم ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ وُجد سجين من السكان الأصليين عمره ١٧ عاماً، يُدعى موريس رولند فيشر، مشنوقاً بملاءة سرير مربوطة إلى قضبان نافذة زنزانته في سجن بريزبين. وورد أن الحراس، الذين كانوا آنذاك يقومون بالتفتيش الدوري على الزنازين، لم يعثروا على المفتاح الرئيسي لباب الزنزانة إلا بعد ١٥ دقيقة. وكانت هذه المرة الثانية التي ترد فيها أخبار عن وفاة نزيل من السكان الأصليين في «إصلاحية سير ديفيد لونغلاند» خلال عام ١٩٩٥ . وكان موريس فيشر معتقلاً منذ أغسطس/آب ١٩٩٥ لكنه لم يعتبر ممن يُخشى انتحارهم.

وقد تُوفي ١٥ شخصاً ـ على الأقل ـ من السكان الأصليين داخل السجون خلال عام ١٩٩٥، وهذا أعلى رقم يُسجل في سنة واحدة منذ بدأ جمع السجلات في ١٩٨٠ . وكانت أعلى الزيادات، مقارنة بالسنوات الماضية، ما حدث في ولاية جنوب أستراليا حيث توفي ستة من السكان الأصليين في السجون عام ١٩٩٥ . كما وردت أخبار عن وفاة خمسة غيرهم بعد تعقبهم في مطاردة بسيارة الشرطة.

وبوفاة موريس فيشر ارتفع العدد الاجمالي لوفيات السكان الأصليين في استراليا أثناء احتجازهم إلى ٨٧ ـ على الأقل ـ منذ مايو/أيار ١٩٨٩ عندما انتهت فترة السنوات التسع التي استغرقتها تحقيقات «اللجنة الملكية» بشأن وفيات السكان الأصليين في الحجز. ومعظم هذه الوفيات ضحاياها شُبان من السكان الأصليين، ووُجد أن كثيراً منهم قد انتحروا أثناء انتظارهم للمحاكمة. وفي تقريرها النهائي قدمت «اللجنة الملكية» ٣٣٩ توصية، وقد عملت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الاسترالية بكافة هذه التوصيات تقريباً.

ويشكل سكان أستراليا الأصليون في الوقت الحالي نسبة ٢,١ في المائة من مجموع السكان البالغين ممن تزيد أعمارهم على ١٤ عاماً. إلا أنه طبقاً للمعلومات المتوفرة عند كتابة هذه النشرة يبدو أن نسبة السكان الأصليين وأهالي جزيرة تور سيريه تشكل أكثر من ٢٤ في المائة من الأستراليين المتوفين أثناء الاحتجاز أو الحملات التي قامت بها الشرطة خلال ١٩٩٥ .

وفي فبراير/شباط ١٩٩٣ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً يسلط الضوء على المعدل المفرط لاحتجاز وتجريم السكان الأصليين وهو معدل لايتناسب مع نسبتهم من مجموع السكان في أستراليا . ويعاني الأحداث منهم، بشكل خاص، من ارتفاع معدلات القبض عليهم واحتجازهم بصورة سيئة، وخاصة بسبب المخالفات الصغيرة التي يرتكبونها. ففي أكتوبر/تشرين الأول الماضي ـ على سبيل المثال ـ قضى غلام من السكان الأصليين، يبلغ من العمر ١٥ عاماً، ١٨ يوماً في مركز للحجز بمدينة بيرث غرب أستراليا على بعد ٦٠٠ كيلومتر من كالغوري التي قبض عليه فيها بتهمة سرقة بعض الآيس كريم. ومن المرجح في الوقت الراهن أن يكون عدد الأطفال من السكان الأصليين أكبر ١٨,٦ مرة عن سائر الشباب الأسترالي المحتجز في السجون، وفي بعض الولايات الأسترالية يزيد العدد عن نصف عدد الأحداث المحتجزين. ■

## في هذا العدد


**الأخبار ..... ٢**

منظمة العفو الدولية تسجل أعلى رقم لعمليات إعدام علنية في سنة واحدة تمت في السعودية عام ١٩٩٥

**تحت الأضواء ..... ٣**

مابرحت الأنباء تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المكسيك على الرغم من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لحماية حقوق الإنسان

**مناشدات عالمية ..... ٧**

البوسنة والهرسك
الأردن
ميانمار

أوزبكستان

# إعدام كثير من السجناء دون إبلاغ ذويهم

في أوزبكستان لا تعلم أسر السجناء المحكوم عليهم بالإعدام إذا ما كان أبناؤها قد ماتوا أو أنهم مازالوا على قيد الحياة. فالفشل الواضح في إجراءات الإبلاغ عن رفض طلبات الرأفة قد ضاعف من قسوة النظام الذي لا يسمح للسجين بلقاء أخير مع أسرته قبل تنفيذ حكم الإعدام فيه، كما لا يسمح بتسليم الجثة إلى الأسرة لتقوم بدفنها.

وفي بعض الأحيان، تظهر الإشارة الأولى عن إعدام السجين عندما يصل أحد أقربائه أو محاميه إلى السجن ليزوره زيارة اعتيادية فيقال له دون أي توضيح إن السجين لم يعد موجوداً. وفي حالات أخرى تصل إخطارات الوفاة عن طريق البريد دون أن تسبقها إفادة برفض طلب الرأفة. وقد تُوجه طلبات متعاقبة تسأل عن مصير السجين ولا تحظى بإجابة واحدة مما يؤدي بالأسر إلى التعلق بأمل أن يكون إخطار الوفاة مجرد خطأ كتابي من الموظف المسؤول.

وهكذا كانت حالة ديما راسوخين (انظر الصورة) الذي كان في الواحدة والعشرين من عمره عندما حكم عليه بالإعدام عام ١٩٩٢ في جريمة قتل عمد. وفي مطلع ١٩٩٤، كانت أمه متجهة إلى زيارته الشهرية في السجن لكنها أُخبرت بأن ديما راسوخين لم يعد موجوداً به. وتسلمت شهادة وفاة، لكن لم تكن ثمة كلمة واحدة بشأن طلبه الرأفة. أما الطلبات التي رفعت إلى المسؤولين للتأكد من مصيره فقد قوبلت بالصمت من جانبهم، ومازالت أمه متعلقة بالأمل في أنه لايزال حياً.

ديما راسوخين

وتواصل منظمة العفو الدولية نداءها بإلغاء عقوبة الإعدام في أوزبكستان إلغاء تاماً. وإلى أن يتحقق ذلك فإن المنظمة تحث السلطات على التأكد من الاتباع الدقيق لإجراءات ابلاغ الأسر بنتائج طلبات الرأفة.

## أخبار قصيرة

◆ **في سوريا أُفرج عن حوالي ١٢٠٠ سجين سياسي من المشتبه في ان لهم صلة «بالإخوان المسلمين»، وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥ . وكان بعض المفرج عنهم قد قضي في المعتقل ١٥ عاماً دون تهمة او محاكمة. وجاء الإفراج نتيجة عفو رئاسي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتولي الرئيس حافظ الأسد السلطة. كما وافق البرلمان على قانون جديد للعفو في ١٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، ويتعلق القانون اساساً بالجرائم غير السياسية. وقد رحبت منظمة العفو الدولية بهذه الإفراجات وناشدت الحكومة السورية إطلاق سراح بقية سجناء الراي جميعهم، وإجراء تغييرات تشريعية تمنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.**

◆ **تحث منظمة العفو الدولية حكومة نيبال واعضاء مجلسها النيابي على بذل كل ما في وسعهم لتدعيم مواد المشروع الخاص بإنشاء «لجنة لحقوق الإنسان». وبينما ترحب المنظمة بالمبادرة لإنشاء هذه اللجنة فإنها تشعر بالقلق البالغ لان وجود إحدى المواد الاستثنائية في المشروع سوف يهدد استقلال اللجنة، ويجعل تحقيقاتها عرضة للتاثيرات السياسية. وتعرب منظمة العفو الدولية عن قلقها من جراء التعريف الضيق لمفهوم «حقوق الإنسان» المستخدم في المشروع المذكور.**

شيلي

# مشروع قانون يهدد التحقيقات الجارية في الانتهاكات

أصبح مستقبل التحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان في شيلي مهدداً، إذ يدرس مجلس النواب المقترحات التشريعية التي من شأنها توسيع نطاق الآثار السلبية لقانون العفو العسكري لعام ١٩٧٨ .

ومشروع القانون المسمى «فيغروا ـ أوتيرو» قد قدم للمجلس في ٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، وهو الأخير بين عدة مقترحات سوف تغلق كافة إجراءات المحكمة ضد أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال السنوات الخمس الأولى من حكومة الجنرال أوغستو بينوشيه (١٩٧٣ ـ ١٩٩٠). وقد اتسمت هذه الفترة بالقمع الوحشي، وشهدت تعذيب آلاف الأشخاص، كما أعدم فيها أكثر من ٢٠٠٠ شخص خارج نطاق القضاء، وتم «اختفاء» أكثر من ١٠٠٠ غيرهم.

والمشروع الذي يجري النظر فيه سوف يضع مزيداً من القيود على التحقيقات الجارية في تلك الحالات، وذلك بتحديد الغرض منها ليصبح مجرد التعرف على أماكن جثث «المختفين»، ولإحاطة هذه التحقيقات بالسرية التامة، كما سيسمح بإغلاق ملفات القضايا قبل تحديد أماكن الجثث، أو قبل التوصل إلى الحقائق كاملة في الحالات المعنية.

وفي الوقت ذاته، فإن المحاكم تقوم الآن، وبشكل مضطرد، بغلق ملفات قضايا مماثلة قبل الكشف عن الحقائق الكاملة؛ ففي الفترة بين أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ تم نهائياً إغلاق ٢٤ ملفاً من ملفات قضايا انتهاك حقوق الإنسان. ومن الواضح الجلي أن هذه الإجراءات قد تأثرت بالضغط الذي مارسته الجهات العسكرية لضمان حصانة كاملة من المقاضاة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في عهد حكومة الجنرال أوغستو بينوشيه.

وزداد الضغط على الحكومة بعد أن أكدت المحكمة العليا في مايو/أيار ١٩٩٥ حكمين بالسجن سبع وست سنوات صدرا ضد الجنرال مانويل كونتريراس واللواء بدرو إسبينوزا على الترتيب، وذلك بتهمة اغتيال وزير الخارجية السابق أورلاندو ليتلييرو ومواطن أمريكي، يُدعى روني موفيت، في واشنطن دي سي في عام ١٩٧٦ . وقد أثار الحكمان احتجاجات شديدة ومستمرة من جانب القوات المسلحة الشيلية.

وقد جاء مشروع القانون ليحظر رفع المزيد من الدعاوى ضد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك في أعقاب المفاوضات التي تمت بين الحكومة و«حزب التجديد الوطني» اليميني المعارض. بيد أن الحكومة قدمت مشروع القانون باعتباره طائفة من التعديلات التشريعية تشمل إصلاحات في الدستور لاستكمال التحول نحو الديمقراطية، ولزيادة التحكم المدني في المؤسسات الهامة.

وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق عميق إزاء المحاولات المستمرة في شيلي لإعاقة التحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. فالحقيقة والعدالة والتعويضات ثلاثة أسس معترف بها دولياً لحق الإنسان في علاج آثار انتهاكات حقوق الإنسان. وبينما تتخذ الحكومة الشيلية خطوات هامة نحو معالجة قضية حق أقرباء الضحايا في الحصول على تعويضات، فإن التحقيقات وإجراءات المقاضاة إذا كان لها أن تتوقف فسوف يحرم ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وذويهم من أي وسيلة قانونية لإظهار الحقيقة وإقامة العدل.

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

©Elsa Medina/La Jornada

بعض الأقارب ينتحبون بجوار جثتي ضحيتين كانا ضمن ١٧ فلاحاً قُتلوا في مذبحة ارتكبها الجيش المكسيكي في غيريرو في ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٩٥

# المكسيك: العنف والإفلات من العقاب

على مدى ما يزيد عن عقدين من الزمان، ظلت قطاعات واسعة من السكان في المكسيك عرضة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ورغم اعتماد إجراءات إدارية خلال السنوات الأخيرة بغرض حماية حقوق الإنسان الأساسية ومراعاتها، فقد استمر ورود أنباء عن وقوع انتهاكات فادحة على نطاق هائل. وتؤكد المذبحة التي ارتكبتها الشرطة في ٢٨ يونيو/حزيران ١٩٩٥ في ولاية غيريرو بجنوب غربي البلاد، والتي راح ضحيتها ١٧ من الفلاحين العزل، فضلاً عن استمرار تعذيب المعتقلين على نطاق واسع، أن تلك الإجراءات لم تفلح في وقف الانتهاكات التي يرتكبها مسؤولون حكوميون.

ومن بين سكان المكسيك، الذين يربو عددهم على ٩١ مليون نسمة، لايزال معظم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الفقراء والمعدمين، ولا سيما الفلاحين من السكان الأصليين. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن مخاطر الانتهاكات تتهدد جميع سكان البلاد، بما في ذلك القضاة والأساقفة والصحفيون والنشطاء في صفوف أحزاب المعارضة ودعاة حقوق الإنسان والمهاجرون من أمريكا الوسطى والنشطاء في مجال الدفاع عن حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية؛ بل والأطفال.

ومابرحت تتفشى في المكسيك ظاهرة إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب؛ إذ لا تكاد المحاكم تفرض أي عقوبات على المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وكثيراً ما ينتهي الأمر عند نقل المسؤولين المتهمين بممارسة التعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة، أو سوى ذلك من الانتهاكات، بل وأحياناً ما تتم ترقيتهم.

وتتبدى العواقب الوخيمة لإنكار حق ضحايا الانتهاكات في الإنصاف أوضح ما تتبدى في ولاية تشياباس، الواقعة جنوبي البلاد، والتي ظلت على مدى سنوات عديدة مسرحاً لانتهاكات خطيرة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تناقصاً ملحوظاً في حالات «الاختفاء» في المكسيك؛ وإن كانت لاتزال ترد بين الحين والآخر أنباء عن وقوع حالات «اختفاء». فلم يتضح بعد مصير ١٤ شخصاً على الأقل من قبيلة تزلتال الهندية، حيث «اختفوا» بعدما قبضت عليهم وحدات من الجيش، حسبما ورد، خلال الانتفاضة التي وقعت في تشياباس في يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ . كما ورد أن شخصين على الأقل قد «اختفيا» خلال عام ١٩٩٥، بسبب أنشطتهما السلمية في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية. وفي الوقت نفسه، تقاعست السلطات المكسيكية عن إجراء تحقيقات ذات جدوى في غالبية الحالات التي توفرت فيها معلومات مؤكدة تشير إلى ضلوع مسؤولين حكوميين في تدبير حوادث «الإخفاء».

ومن جهة أخرى، تتسم إجراءات القضاء الجنائي والهيئات المكلفة بإنفاذ القانون بمخالفات وأوجه قصور جسيمة، وهو ما يسهل على ما يبدو استمرار نمط الانتهاكات التي يقترفها المسؤولون الحكوميون، ولا سيما أفراد الشرطة. ومما يضاعف من وقع هذا الأمر أن السلطة القضائية لاتزال تفتقر إلى الاستقلال الكامل عن الحكومة وعن «الحزب الثوري المؤسسي» الذي يتولى مقاليد الحكم في المكسيك منذ ما يزيد عن ٦٠ عاماً. وبالإضافة إلى ذلك، مازالت المحاكم تأخذ بالاعترافات، التي تُنتزع في كثير من الأحيان تحت وطأة التعذيب، باعتبارها الدليل الأساسي الذي تستند إليه أحكام الإدانة.

وثمة ملمح آخر للأزمة يتمثل في أن الفقراء والسكان الذين تعوزهم القدرة على التعبير عن آرائهم، وخصوصاً سكان البلاد الأصليين، يكونون أكثر عرضة لأن يُحرَموا من حقهم في المحاكمة العادلة. فرغم الإصلاحات التشريعية التي اعتمدتها الإدارة السابقة، والتي تقضي بوجوب توفير مترجمين للمتهمين الذين لا يجيدون اللغة الإسبانية، فلايزال معظم السكان الأصليين من غير الناطقين باللغة الإسبانية يُحرمون من حق الاستعانة بمترجم أثناء إجراءات التحقيق والمحاكمة.

كما تؤثر إجراءات المحاكمة الجائرة في أحيان كثيرة على الأشخاص الذين تعتقد السلطات أنهم يشكلون تهديداً للوضع السياسي الراهن. وقد وثقت منظمة العفو الدولية عشرات من حالات المحاكمات الجائرة في المكسيك، ومن بينها محاكمات لبعض سجناء الرأي. ودعت المنظمة الرئيس إرنستو زيدللو بونثي دي ليون إلى اعتماد إجراءات فعالة على وجه السرعة من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد.

تجلى في الآونة الأخيرة افتقار السلطة القضائية إلى الاستقلال بصورة واضحة في قضية الدكتور إبراهام بولو أوسكانغا، وهو قاضٍ وعضو في هيئة «محكمة العدل العليا في الإقليم الفيدرالي»، استُهدف بسبب مجاهرته بانتقاد ظاهرة عدم استقلال القضاء.

ففي يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، تلقى الدكتور بولو أوسكانغا تحذيرات في أعقاب قراره بالإفراج عن ثمانية أشخاص اتُّهموا زوراً بالإرهاب في مدينة مكسيكو سيتي، وتعرض بعضهم للتعذيب لانتزاع اعترافات منهم.

وفي ٢٣ مارس/آذار ١٩٩٥، رفض الدكتور بولو أوسكانغا إصدار إذن بالقبض على زعماء نقابة مستقلة لسائقي وفنيي الحافلات في هيئة النقل العام بمدينة مكسيكو سيتي، بعدما وُجّهت لهم تهم ملفقة لا أساس لها، حسبما ورد. وكانت هذه النقابة قد نظمت مؤخراً عدة أنشطة عمالية احتجاجاً على الخطط الحكومية الرامية إلى خصخصة هيئة النقل، ويُعتقد أن السلطات استهدفت هؤلاء الزعماء للحيلولة دون قيامهم بالمزيد من الأنشطة.

وورد أن الدكتور بولو أوسكانغا تعرض لتهديدات من رئيس «محكمة العدل العليا في الإقليم الفيدرالي» لحمله على تغيير قراره حتى يتسنى القبض على نشطاء النقابة، ونتيجة لذلك، قدم الدكتور أوسكانغا استقالته من منصبه في أول إبريل/نيسان ١٩٩٥ .

إلا أن الدكتور بولو أوسكانغا لم يسلم من الاعتداءات بعد استقالته؛ ففي مساء ٢٧ إبريل/نيسان، قام مسلحون مجهولون باختطافه من أحد شوارع مكسيكو سيتي، ثم انهالوا عليه ضرباً وجرحوه بمطواة، وسألوه عن انتمائه السياسي وعن السبب في إعلانه على الملأ عن الشكاوى التي تقدم بها ضد رئيس المحكمة العليا. وأطلقوا سراحه في نهاية الأمر بعد أن حذروه من مغبة تقديم شكاوى أخرى مستقبلاً. وقد أسفر هذا الاعتداء عن إلحاق إصابات بالدكتور بولو أوسكانغا استدعت نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

ومع ذلك، لم يتراجع الدكتور أوسكانغا بل طرح قضيته على الرأي العام، مما عرضه لمزيد من التهديدات والاعتداءات من عناصر مجهولة، حسبما ورد. ففي ١٠ مايو/أيار، أوشكت سيارة لا تحمل لوحات أرقام على أن تدهسه بينما كان يعبر أحد الشوارع في مدينة مكسيكو سيتي. وفيما بعد اتهم الدكتور بولو أوسكانغا رئيس «محكمة العدل العليا في الإقليم الفيدرالي» علناً بأنه العقل المدبر للتهديدات والاعتداءات التي تعرض لها.

وفي مساء ١٩ يونيو/حزيران قدم أقارب الدكتور بولو أسكانغا بلاغاً للشرطة بأنه فُقد ولم يُستدل على مكانه. وفي اليوم التالي، عُثر على جثته في مكتبه وبها جرح ناجم عن طلق ناري في مؤخرة الرأس. وقد ذكرت السلطات في بادئ الأمر أنه انتحر، ولكن التحقيقات التي أُجريت فيما بعد أثبتت أنه قُتل عمداً. ورغم ذلك لم يُقدَّم الجناة بعد إلى ساحة العدالة.

## التعذيب أثناء الاحتجاز

ألقت الشرطة القبض على كل من فيلكس أرماندو فرنانديز إسترادا وديميتريو إرنستو إرنانديز روخاس في مدينة مكسيكو سيتي في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، ثم قامت بتعذيبهما لإرغامهما على الاعتراف بتورطهما في تنفيذ هجوم بالقنابل في وسط المدينة في يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ . وقد سبق إلقاء القبض على هذين الرجلين وتعذيبهما في عام ١٩٨٤ بسبب أنشطتهما السياسية. وأثناء وجودهما رهن الاعتقال، تعرض فيلكس أرماندو فرنانديز وديميتريو إرنستو إرنانديز للتعذيب بالصدمات الكهربائية وكتم أنفاسهم حتى أشرفوا على الاختناق، فضلاً عن الضرب والتهديد بأن أقاربهما سوف «يُخفون» أو يُقتلون.

وبالإضافة إلى ذلك، حُرم الرجلان من تلقي العلاج الطبي الملائم، كما تقاعس الأطباء فيما بعد عن تحرير شهادات طبية تثبت الإصابات التي لحقت بهما، وهو ما كان من شأنه أن يساعد في تعزيز دعواهم ضد الشرطة. إلا أن وفداً من منظمة العفو الدولية قام بفحص الرجلين وتوصل إلى وجود عدة إصابات في جسديهما، وخاصة في جسد ديميتريو إرنستو روخاس، بما يتفق مع الأوصاف التي أدليا بها عما تعرضا له من تعذيب. وقد أُفرج عن ديميتريو إرنستو إرنانديز روخاس في ٢٦ إبريل/نيسان ١٩٩٥، كما أُفرج عن فيلكس أرماندو فرنانديز إستراوا في ٥ مايو/أيار، بدون توجيه اتهام لأي منهما. ولم يُقدم المسؤولون عن اعتقالهما بصورة تعسفية وعن تعذيبهما إلى العدالة مطلقاً؛ كما لم يحصل أي من الرجلين على تعويض عما لحق به.

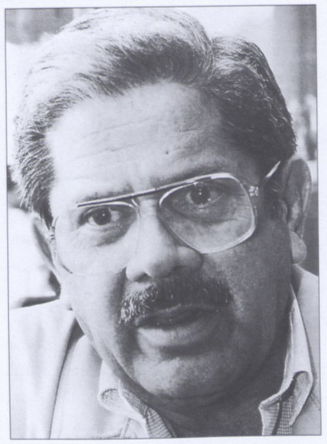

الدكتور بولو أوسكانغا

## السكان الأصليون

يقع عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان التي يقاسيها الهنود الحمر من سكان المكسيك في سياق المنازعات على ملكية الأراضي. وكثيراً ما يكون الفلاحون ضحايا إجراءات السلطات المحلية، بما في ذلك قوات الأمن، والتي تنحاز للشخصيات المحلية ذات النفوذ.

وقد ظلت ولاية تشياباس الواقعة جنوبي البلاد، على مدى سنوات عدة، مسرحاً لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان استهدفت السكان الأصليين. إلا أن عدداً كبيراً من أسوأ الانتهاكات التي شهدتها هذه الولاية ارتُكب في أعقاب الإجراءات الصارمة التي اتخذها الجيش المكسيكي إثر انتفاضة يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، بغرض مواجهة «جيش زاباتيستا للتحرر الوطني»، وهو تنظيم مسلح لم يكن معروفاً من قبل ومعظم أعضائه من سكان البلاد الأصليين.

ففي أول يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، فرض «جيش زاباتيستا للتحرر الوطني» سيطرته على عدة مدن بولاية تشياباس. وبحلول الأسبوع التالي استعادت القوات المسلحة سيطرتها على معظم البلدات التي احتلها «جيش زاباتيستا»، وذلك من خلال عمليات عسكرية شملت قصف المدنيين بالطائرات. كما كانت قوات الأمن مسؤولة عن حملات اعتقال تعسفية، وعن تعذيب بعض المعتقلين وإعدام عدد من السجناء بدون محاكمة، وكذلك عن حوادث «إخفاء». وقد لقي ما لا يقل عن ١٤٥ شخصاً مصرعهم، ومن بينهم جنود ومتمردون ومدنيون، خلال العمليات العسكرية التي نفذها الجيش المكسيكي في يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ في ولاية تشياباس.

وقد نُفّذت إحدى هذه العمليات في وقت مبكر من صباح ٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، حيث وفد عشرات من أفراد الجيش المكسيكي إلى قرية موريليا، المجاورة لبلدة ألتاميرانو، والتي ينتمي أغلب سكانها إلى قبيلة تزلتال الهندية. وراح الجنود يقتحمون بيوت القرويين ويخربون متعلقات أصحابها ويجرون الرجال إلى الخارج؛ بينما أُجبر كثير من النساء والأطفال على الانبطاح أرضاً أمام بيوتهم لما يقرب من ساعة. ثم اقتاد الجنود من وجدوهم من الرجال إلى ساحة القرية وأرغموهم على أن يستلقوا على وجوههم، وورد أنهم كانوا ينهالون بالضرب على كل من يتحرك من مكانه أو يتذمر ؛ وقد أُجبر رجال القرية على البقاء في وضعهم هذا في ساحة القرية حتى وقت متأخر من عصر ذلك اليوم.

وفي الوقت نفسه، اقتاد الجنود ثلاثة من زعماء الفلاحين الهنود، وهم سيباستيان سانتيس لوبيز وسيفريانو سانتيس غوميز وإرميليندو سانتيس غوميز، إلى داخل إحدى الكنائس ثم قاموا بتعذيبهم، حيث سمع الرجال في الساحة صرخاتهم وأناتهم؛ كما رآهم البعض وهم يُجبَرون على ركوب سيارة إسعاف، وكانت تلك هي المرة الأخيرة التي يُشاهدون فيها أحياءً. فقد «اختفوا» منذ ذلك الحين ولم يظهر لهم أثر حتى ١٠ فبراير/شباط ١٩٩٤، حيث عُثر على جثتهم بالقرب من قرية موريليا، وكانت بها آثار إصابات تؤكد أنهم كانوا ضحايا عمليات إعدام فوري؛ إلا أن السلطات المكسيكية مازالت تنفي مسؤوليتها عن قتلهم.

ولم تقتصر مخاطر الانتهاكات على الرجال بل امتدت لتهدد النساء والأطفال من سكان البلاد الأصليين. ففي ٤ يونيو/حزيران ١٩٩٤، أقدم جنود من الجيش المكسيكي على اغتصاب وتعذيب ثلاث شابات من قبيلة تزلتان الهندية، وهن: ماريا تيريزا منديز سانتيز، وتبلغ من العمر ٢٠ عاماً، وكريستينا منديز سانتيز، وتبلغ من العمر ١٨ عاماً، وماريا منديز سانتيز، وتبلغ من العمر ١٦ عاماً، وذلك بالقرب من بلدة ألتاميرانو بولاية تشياباس. وكان الجنود قد اقتادوا الشابات الثلاث إلى مبنى مجاور واتهموهن بمساندة «جيش زاباتيستا للتحرر الوطني»، ثم أطلقوا سراحهن في وقت لاحق من نفس اليوم. ولم يُقدم أي شخص إلى ساحة العدالة بسبب هذه الحادثة.

وفي منتصف يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ بدأت مفاوضات لإقرار السلام بين الحكومة المكسيكية و«جيش زاباتيستا للتحرر الوطني»، ولكنها توقفت لبعض الوقت في فبراير/شباط ١٩٩٥، بعدما اتخذت الحكومة إجراءات صارمة ضد زعماء «جيش زاباتيستا»، وأمرت الجيش والشرطة بتنفيذ عمليات عسكرية في ولاية تشياباس من أجل استعادة الأراضي التي سيطر عليها المتمردون. وقد استمرت هذه العمليات من ٩ إلى ١٤ فبراير/شباط، وفي أثنائها تراجع المتمردون إلى المناطق الجبلية المنعزلة. وأفادت الأنباء بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها عمليات تعذيب وحوادث إعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن، خلال فترة العمليات العسكرية وفي الأيام التي تلتها مباشرة. كما شنت الشرطة حملات على المشتبه في انتمائهم إلى «جيش زاباتيستا للتحرر الوطني» في مناطق أخرى من البلاد، واعتقلت عشرات الأشخاص بصورة تعسفية، وكان بعضهم في عداد سجناء الرأي، بينما تعرض كثير من المعتقلين لتعذيب وحشي. فعلى سبيل المثال، ألقي القبض على ثمانية عمال بمصنع للأحذية، ومن بينهم شاب في السادسة عشرة من عمره وأربع سيدات، في ٩ فبراير/شباط ١٩٩٥ في بلدة كاكا لوماثان بولاية مكسيكو، وذلك بزعم انتمائهم إلى «جيش زاباتيستا للتحرر الوطني»، ثم تعرضوا لتعذيب وحشي في معتقل سري لإرغامهم على التوقيع على اعترافات لم يُسمح لهم بالاطلاع على محتواها.وبعد يومين، نُقل هؤلاء المعتقلون إلى أحد السجون، حيث لايزالون محتجزين في انتظار مثولهم للمحاكمة.

وفي أعقاب الحملات التي نُفّذت في شهر فبراير/شباط ١٩٩٥، عرضت الحكومة استئناف مفاوضات السلام مع «جيش زاباتيستا للتحرر الوطني»؛ وبحلول نهاية العام كان الطرفان قد استأنفا المحادثات فيما بينهما.

## أعضاء أحزاب المعارضة

مابرحت انتهاكات حقوق الإنسان تتهدد النشطاء من أعضاء المنظمات الجماهيرية أو الأحزاب السياسية المناهضة لحكم «الحزب الثوري المؤسسي» وللمؤسسات التي تضمن استمرار نفوذه وهيمنته.

ومن أبرز ضحايا القمع السياسي في المكسيك أعضاء «الحزب الثوري الديمقراطي»، الذي يمثل يسار الوسط ويتمتع بشعبية كبيرة في أوساط الفقراء، بما في ذلك أوساط الفلاحين الهنود.

ويزعم «الحزب الثوري الديمقراطي» أنه قام بتوثيق حالات قتل راح ضحيتها ٢٩٢ من نشطاء الحزب، خلال الفترة من يوليو/تموز ١٩٨٨ إلى يناير/كانون الثاني ١٩٩٥ . وفي معظم هذه الحالات، كان الجناة ينفذون اعتداءاتهم برضا السلطات المحلية، كما ظلوا بمنأى عن العقاب أو المساءلة.

ومن جهة أخرى، لاتزال أعلى أجهزة السلطة في مناطق أخرى من البلاد تلجأ إلى أقصى أشكال العنف من أجل قمع أية معارضة لحكمها. ففي ولاية غيريرو، على سبيل المثال، أقدمت شرطة الولاية في ٢٨ يونيو/حزيران ١٩٩٥ على ارتكاب مذبحة قُتل فيها ١٧ فلاحاً وأصيب ١٩ آخرون.

وكان هؤلاء الضحايا ومعهم عدد كبير من الفلاحين العزل، من بينهم نساء وأطفال، قد استقلوا شاحنات قاصدين بلدة أتوياك دي ألفاريز، بالقرب من أكابولكو بولاية غيريرو للاشتراك في مظاهرة للمطالبة بإطلاق سراح أحد نشطاء الفلاحين يُدعى غيلبرتو روميرو فاسكويز، وكان قد «اختفى» في ٢٤ مايو/أيار ١٩٩٥ . ويُذكر أن كثيراً من أولئك الفلاحين ينتمون إلى «منظمة مزارعي سيرا الجنوبية»، وهي منظمة تدافع عن حقوق الفلاحين، وكان غيلبرتو روميرو أحد أعضائها.

وورد أن عشرات من ضباط الشرطة والمسلحين المأجورين، المعروفين باسم «الحرس الأبيض»، قاموا بإيقاف الشاحنات عند أحد حواجز المرور بالقرب من قرية أغواس بلانكاس التابعة لبلدية كويوكا دي بنيتيز، ثم راحوا يطلقون نيران أسلحتهم على الشاحنات لمدة ١٥ دقيقة. وذكرت أنباء أكدتها السلطات المحلية فيما بعد أن حاكم الولاية كان قد أصدر تعليمات إلى قوات الأمن بقمع المتظاهرين في أتوياك دي ألفاريز باستخدام وسائل عنيفة إذا لزم الأمر.

والواضح أن هذا الهجوم كان مخططاً بصورة محكمة، حتى أن بعض أعضاء حكومة الولاية كانوا متواجدين لتصوير مشاهد من عملية القتل. وقد طُبع الفيلم الذي يضم هذه المشاهد بعدما تم تحويرها بغرض تأكيد ما ادعته سلطات الولاية في بادئ الأمر من أن الفلاحين قُتلوا أثناء تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن. إلا أن أحد الأطباء الذين قاموا بعلاج الجرحى في مكان الحادث ذكر أنه لم يعثر على أي دليل يثبت أن الفلاحين كانوا يحملون أسلحة نارية. كما أكدت التحقيقات التي أجرتها «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان»، وهي هيئة حكومية، أن الفلاحين كانوا عزلاً عندما قُتلوا، وأن واحداً منهم على الأقل، ويُدعى دانييل لوبيز كاستانيدا، قد أُعدم على الفور بإطلاق النار عليه من مسافة قريبة بعد أن لاحظ الجناة أنه مازال على قيد الحياة إثر مقتل زملائه الآخرين. وقد تواجد أثناء الهجوم عدد من كبار أعضاء حكومة ولاية غيريرو، ومدير عام الشؤون الداخلية، ونائب المدعي العام، وأحد قادة قوات الشرطة بالولاية، وموظف من مكتب النائب العام، وأحد الضباط التابعين لوزير الشؤون الداخلية.

وقد اتسمت التحقيقات التي أجرتها سلطات ولاية غيريرو بخصوص أعمال القتل هذه بمخالفات صارخة؛ فقد قام خبراء الطب الشرعي التابعون للسلطات المحلية بتلفيق تقارير فحص الجثث، كما أحجموا عن ذكر الإصابات التي تؤكد أن الضحايا أُعدموا بشكل فوري. كما لم يُقدَّم إلى ساحة العدالة أي من المسؤولين عن أعمال القتل، بما في ذلك كبار مسؤولي الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الأنباء أن مئات من ضباط الشرطة وفدوا إلى المنطقة في أعقاب الحادث، وفي غضون الأسابيع التالية لوصولهم، تعرض بعض الزعماء الفلاحين المحليين لصنوف شتى من التهديد والترهيب.

جثث ضحايا عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، التي نفذها الجيش المكسيكي في ولاية تشياباس، عقب الانتفاضة التي شهدتها الولاية في مطلع يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ .

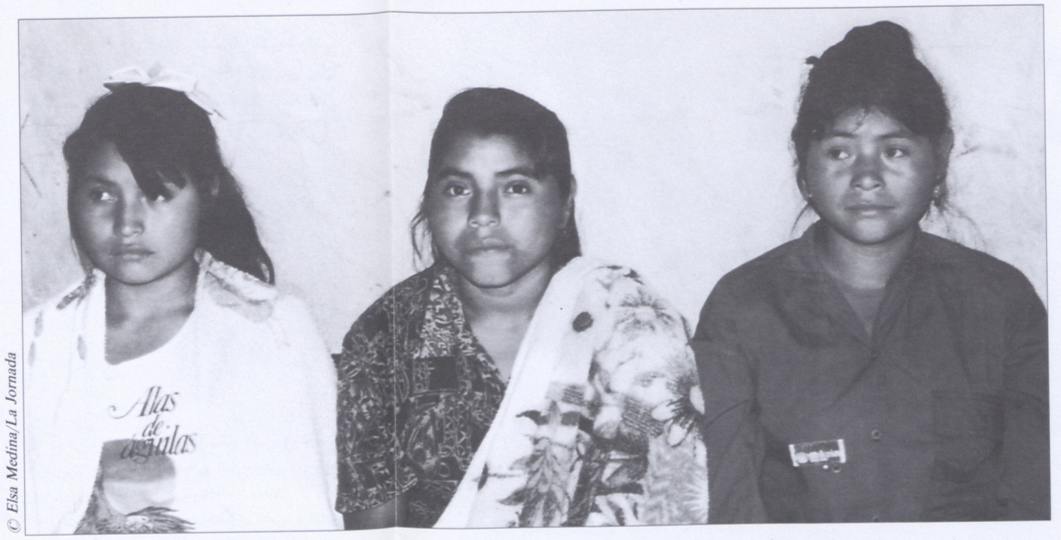


© Elsa Medina/La Jornada

ماريا تيريزا منديز سانتيز، وتبلغ من العمر ٢٠ عاماً، وكريستينا منديز سانتيز، وتبلغ من العمر ١٨ عاماً، وماريا منديز سانتيز، وتبلغ من العمر ١٦ عاماً، وجميعهن من بلدة سانتا روزتيا سيباكيل بولاية تشياباس، وينتمين إلى قبيلة تزلتال الهندية؛ وقد تعرضن للاغتصاب والتعذيب في ٤ يونيو/حزيران ١٩٩٤، في إحدى نقاط التفتيش العسكرية في التاميرانو بولاية تشياباس.

© Elsa Medina/La Jornada

**نساء يبكين في جنازة ضحايا المذبحة التي وقعت في ولاية غيريرو، ويُذكر ان كثيراً من الضحايا كانوا ينتمون إلى منظمة تدافع عن حقوق الفلاحين.**

لم يكل المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء المنظمات غير الحكومية في المكسيك عن نشر الوعي بحقوق الإنسان في أوساط السكان؛ وبفضل هذه الجهود الدؤوبة والخلاقة، اضطرت الحكومة إلى الاعتراف بخطورة وضع حقوق الإنسان في البلاد. وفي الآونة الأخيرة، اضطلع دعاة حقوق الإنسان بدور أساسي في الحيلولة دون تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في سياق النزاع الذي شهدته ولاية تشياباس، ولكنهم قاسوا أيضاً صنوفاً شتى من المضايقات والتهديدات. ومما يثير القلق أن مرتكبي الانتهاكات ينعمون - فيما يبدو - بحصانة كاملة تجعلهم في مأمن من يد العدالة.

ومن أبرز الذين استهدفتهم الانتهاكات لدفاعهم عن حقوق الإنسان أولئك الذين يناضلون من أجل حقوق السكان الأصليين، بما في ذلك أعضاء الكنيسة الكاثوليكية. ففي يونيو/حزيران ١٩٩٥، أُطلقت النار على سيارة كان يستقلها الأسقف أرتورو لونا رايس، داعية حقوق الإنسان الشهير و«رئيس لجنة تيبيك لحقوق الإنسان» في تيواناتيبك بولاية أواكساكا، ولكنه نجا من الموت بأعجوبة.

كما تلقى عشرات من دعاة حقوق الإنسان، ومن بينهم صحفيون، تهديدات بالقتل بسبب انتقاداتهم لوضع حقوق الإنسان في البلاد. ومن بين هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر، ديفيد فرنانديز دافالوس، مدير «مركز ميغيل أوغسطين برو خواريز لحقوق الإنسان» في مكسيكو سيتي، والذي يتخذ من الكنيسة مقراً له، وكذلك محامي المركز خوزيه لافيندروس. كما تلقت الصحفية إيميليا غونزاليز ساندوفال، وهي من مؤسسي «لجنة التضامن والدفاع عن حقوق الإنسان» في شيهواهوا، تهديدات بالقتل من عناصر مجهولة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥

كما تعرض بعض المدافعين عن حقوق الإنسان لاعتداءات عنيفة بسبب أنشطتهم. ومن هؤلاء، على سبيل المثال، مارثيانا كامبوس خواريز، عضو «لجنة ميغيل هيدالغو لحقوق الإنسان» في هيدالغو بولاية غواناياتو. ففي سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، قام شخص، كان قد هددها من قبل، بالاعتداء عليها بالضرب ثم اغتصبها.

ولم تقتصر الاعتداءات والتهديدات بالقتل على هؤلاء، بل امتدت لتهدد بعض أعضاء المنظمات الجماهيرية. ففي يوليو/تموز ١٩٩٥، اضطرت رويثو ميسينو ميسينو وأختها نورما إلى الرحيل من الحي الذي تعيشان فيه بولاية غيريرو، بعدما وصلتهما تهديدات بالقتل عقب تقديمهما شكاوى بخصوص مقتل ١٧ من أعضاء المنظمة الفلاحية التي تنتميان إليها خلال الشهر السابق. كما كان أبوهما هيلاريو ميسينو أكوستا، وهو زعيم فلاحي، هدفاً لعدة محاولات قتل. ورغم هذا كله، لم يُقدم أي شخص إلى ساحة العدالة بسبب هذه الاعتداءات.

## الطريق إلى المستقبل

يمكن القول أن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في المكسيك لم تُحل بشكل مرض حتى الآن. وقد قام مندوبون من منظمة العفو الدولية بزيارة البلاد في يناير/كانون الثاني وفي شهري أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٩٥، لتقصي أنباء انتهاكات حقوق الإنسان. كما قام وفد من المنظمة على مستوى عالٍ بزيارة المكسيك في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، حيث التقى مع بعض المسؤولين الحكوميين.

ولا شك أن الفرصة سانحة أمام الإدارة الحالية في المكسيك من أجل اجتثاث أنماط الانتهاكات التي شهدها الماضي. ومن ثم، تحث منظمة العفو الدولية الحكومة المكسيكية على الإسراع باتخاذ خطوات بناءة تضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والعمل على تعزيزها في البلاد، وذلك قبل مقدم القرن القادم. وتتمثل أولى هذه الخطوات في تنفيذ التوصيات التالية:

## توصيات

- يجب أن تتم إجراءات القبض على الأشخاص المطلوبين تحت إشراف قضائي صارم، على ألا يقوم بها سوى الأفراد المصرح لهم قانوناً بذلك.
- يجب أن توضح لجميع المعتقلين، شفوياً وكتابياً وباللغة التي يفهمونها، كيفية الاستفادة من حقوقهم القانونية، كما ينبغي توفير مترجمين، لمن هم في حاجة إلى ذلك، خلال جميع مراحل الإجراءات الجنائية.
- يجب أن يمثل أي معتقل أمام أحد القضاة بعد القبض عليه مباشرة، وأن تُتاح له، على وجه السرعة وبشكل منتظم، فرصة الاتصال بأقاربه ومحاميه طوال فترة اعتقاله أو سجنه.
- ينبغي على الحكومة أن توفر لجميع المدعى عليهم، ممن تعوزهم الإمكانات المادية، فرصة الاستعانة بمحامين مجاناً، وذلك بمجرد القبض عليهم.
- ينبغي أن تتم إجراءات التحقيق مع المعتقلين أو المتهمين في قضايا جنائية بحضور محام.
- يجب ألا يُحتَجز المعتقلون والسجناء، الخاضعون لسلطة القضاء المدني والعسكري على حد سواء، إلا في معتقلات وسجون رسمية معروفة، بحيث يبلغ الأقارب بشكل دائم بمكان وجود ذويهم المعتقلين.
- يجب ألا يُعتَد في الإجراءات القانونية بأية اعترافات تُنتَزع تحت وطأة التعذيب أو المعاملة السيئة أو غير ذلك من صنوف الإكراه، إلا بوصفها دليلاً ضد مرتكبي تلك الممارسات. ويجب توفير العلاج الطبي الملائم لجميع المعتقلين والسجناء.
- يجب إجراء تحقيقات وافية ونزيهة على وجه السرعة في جميع ما يرد من أنباء أو ادعاءات بالتعذيب أو غيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات «الإخفاء» والقتل التعسفي والإعدام بدون محاكمة والإعدام خارج نطاق القضاء. وينبغي أن يُوقف عن العمل ويُقدَّم إلى ساحة العدالة كل مسؤول يثبت ضلوعه في ارتكاب تلك الانتهاكات.
- يجب على الحكومة أن تكفل الاحترام الكامل والحماية الفعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها. يجب على الحكومة أن تأمر بإجراء تحقيقات فعالة بخصوص مصير الأشخاص «المختفين».
- ينبغي على الحكومة أن تعترف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تصدق على المواثيق والمعاهدات الدولية في هذا الصدد، إن لم يكن قد سبق لها التصديق عليها. ويجب أن تكون جميع الممارسات والقوانين المحلية متماشية تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

«انظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون: **انتهاكات حقوق الإنسان في المكسيك: أحد تحديات عقد التسعينيات** (رقم الوثيقة: AMR 41/21/95).

# مناشدات عالمية

## ميانمار

ألقى رجال المخابرات العسكرية القبض على يي هتوت Ye Htut في يانغون في ٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ . والسبب الوحيد للقبض عليه كما ذكرت السلطات هو أنه أرسل «أخباراً ملفقة» إلى جماعات المعارضة في الخارج «من أجل تضليل البلاد الأجنبية فيما يتعلق بميانمار». وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي صدر الحكم بسجنه سبع سنوات. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن يي هتوت من سجناء الرأي وتطالب بإطلاق سراحه فوراً ودون شرط أو قيد.

وأوردت جريدة *ذي نيو لايت أوف ميانمار* الرسمية مزاعم ضد يي هتوت أنه «اعترف» بإرسال هذه المواد منذ ١٩٩١ إلى أشخاص في خارج البلاد. غير أن أخته، التي تعيش خارج ميانمار، قالت إنه لم يرسل لها سوى خطابات غير سياسية ومجلات بورمية موافق عليها من قبل الرقابة الرسمية، وقصاصات من جريدتين رسميتين.

وتعد مراقبة منتقدي الحكومة أو الأشخاص ذوي الصلة بمنتقدي الحكومة أمراً شائعاً في ميانمار وتقوم بها المخابرات العسكرية. وتخضع اجتماعات الناس أو اتصالاتهم بالأجانب، بصفة خاصة، للمراقبة وربما يُلقى القبض عليهم أو يُسجنوا. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن يي هتوت أحد ضحايا هذه المراقبة، وأن القبض عليه لم يكن لسبب سوى أنه مارس حقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

اعتقل يي هتوت أول الأمر في مكتب يي كي أونغ للمخابرات العسكرية قبل أن يُنقل إلى سجن أنزين لتقديمه للمحاكمة. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق على سلامة يي هتوت، بوجه خاص، لأن المعاملة السيئة أمر شائع في معتقلات ميانمار؛ والظروف في السجون تقصر كثيراً عما تقتضيه المعايير الدولية الدنيا، كما أن التعذيب وسوء المعاملة شائعان في أثناء التحقيقات الأولية، وكذلك بعد صدور الأحكام.

◆ **يُرجى كتابة مناشدات** تنادي بإطلاق سراح سجين الرأي يي هتوت فوراً ودون شرط أو قيد. وإرسالها إلى:

Senior General Than Shwe/Chairman/ State Law and Order Restoration Council/ c/o Ministry of Defence/ Signal Pagoda

## الأردن

في صباح الأول من يونيو/حزيران ١٩٩٥، أحاط عشرات من رجال الأمن بشقة الأخوين محمود وبشار الخليفة العاملة في عمان، ثم انصرفت هذه القوات في وقت لاحق من الصباح. غير أنه في حوالي الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي استيقظ الأخوان على صوت أفراد الأمن وهم يتسلقون شرفة الشقة.

وبعد إطلاق مكثف للنيران استمر ١٥ دقيقة داهمت القوات الشقة، وأُصيب **محمود الخليفة العاملة** بأربع طلقات وتوفي لفوره. أما شقيقه بشار فقد أُصيب بجروح شديدة، وذكر بشار أنه لم يسبق هجوم قوات الأمن أي تحذير.

وكان قد نشب نزاع خلال السنوات الأربع الماضية بين الأسرة والحكومة بشأن عدد من القضايا تتعلق - فيما يبدو - بالعمل والأرض واتهامات بالفساد. وقد أرسلت الأسرة رسائل بالفاكس داخل البلاد وخارجها، وجهت فيها اتهامات ضد الملك الحسين ورئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر.

وقام وفد من منظمة العفو الدولية، أثناء زيارته لعمان، بعدّ الثقوب التي أحدثتها الطلقات في جدران الشقة فوجدوا أكثر من ١٠٠ ثقب. وفي يونيو/حزيران ١٩٩٥، كتبت المنظمة للحكومة مطالبة بإجراء تحقيق في هذه الحادثة، لكن الحكومة لم تستجب لهذا الطلب، وذكرت أن الأخوين قد أُصيبا أثناء مقاومتهما عند محاولة أفراد الأمن القبض عليهما. وعلى الرغم من أن محمود الخليفة العاملة قد أطلق - فيما يبدو - رصاصات من مسدس (زُعِم أنه يستعمله في الصيد) أثناء الهجوم، إلا أن ذلك - فيما يبدو - لا يبرر استخدام هذه النيران الكثيفة دون أن يسبقها في ظاهر الأمر محاولة سلمية للقبض عليهما.

◆ **يُرجى كتابة مناشدات** تطالب بإجراء تحقيق نزيه ودقيق في الظروف التي أحاطت بوفاة محمود الخليفة العاملة، ونشر نتائج هذا التحقيق على الملأ؛ ترسل المناشدات إلى:

رئيس الوزراء ووزير الدفاع السيد الشريف زيد بن شاكر/ رئيس الوزراء ووزير الدفاع/ مكتب رئيس الوزراء/ ص. ب ٨٠/ عمان/ الأردن.

محمود الخليفة العاملة

## البوسنة والهرسك

نورا بربيتش Nura Berbic (الصورة أعلاه) سيدة بوسنية مسلمة، «اختفت» هي وأمها حسنية دميروفيتش Hasnija Demirovic، تبلغ من العمر ٦٩ عاماً، من شقة الأم في بلدة بانيا لوكا الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة، في ١٤ أغسطس/آب ١٩٩٥ . ففي عصر ذلك اليوم، حضر رجلان إلى شقة حسنية دميروفيتش وكان أحدهما مرتدياً زياً موهماً مما يرتديه العسكريون أو رجال الشرطة، وطلبا بعض المعلومات عن زوج ابنة حسنية - ويُدعى جميل - وعن مكان وجوده. وبعد أن علمت نورا بمقدمهما - عن طريق الهاتف - ذهبت إلى شقة والدتها.

وفي حوالي الساعة التاسعة مساء من ذلك اليوم شوهدت سيارتان وهما تبتعدان عن الشقة، ولم ير أحد أي الامرأتين منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من محاولات أقربائهما المستمرة للاستفسار عنهما إلا أن الشرطة أو السلطات الأخرى لم تفدهم بأي معلومات عن نورا أو والدتها أو مكان وجودهما. ويعتقد الأقرباء أن اختطافهما له علاقة بمحاولات السلطة للاستيلاء على الشركة التجارية التي تمتلكها الأسرة.

وقد فرّ معظم البوسنيين المسلمين أو طُردوا من المنطقة بعد تعرضهم لشتى صور الاضطهاد، بدءً بطردهم من أعمالهم ومصادرة ممتلكاتهم وانتهاءً بقتلهم عمداً وتعسفاً ، واعتقالهم بشكل تعسفي وإكراههم على العمل في ظروف خطيرة.

◆ **يُرجى كتابة مناشدات** للمطالبة بإجراء تحقيق نزيه ودقيق بشأن اختطاف نورا بربيتش ووالدتها حسنية دميروفيتش، وترسل إلى:

The Representative Office of the Republika Srpska/ Biro Republike Srpskea/ Mose Pijade 8/11000 Beograd.

## مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب.

بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية للأحرار ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص.

الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

☚ تنبيه: لا يجوز للأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

© Gabriel/Sipa Press

الجمهور يشاهد عملية إعدام علنية في المملكة العربية السعودية.

# تصاعد عمليات الإعدام العلنية بشكل بالغ والأحكام تصدر ضد الضحايا بعد محاكمات جائرة

كان عدد عمليات الإعدام التي تمت بصورة علنية في السعودية عام ١٩٩٥ هو أعلى رقم تسجله منظمة العفو الدولية في سنة واحدة. ففي نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، بلغ عدد من تم إعدامهم ١٩٢ شخصاً. وقد صدرت الأحكام بإعدام هؤلاء الضحايا بعد محاكمات لم تستوف الضمانات الدولية الخاصة بالمتهمين الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

ويُحرم المتهمون من معظم الحقوق الأساسية في فترة الاعتقال السابق على المحاكمة، بما في ذلك حق الاتصال بمحامين، وحق توكيل محامين للدفاع عنهم في أثناء المحاكمة. كما أن المحاكم قد تقاعست مراراً عن التحقيق في ادعاءات التعذيب، ويبدو أنها مستمرة في اعتبار «الاعترافات» المنتزعة تحت التهديد دليلاً مقبولاً.

وعلى مر السنين يزداد عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام في المملكة العربية السعودية، فقد جُعل الإعدام عقوبة لجرائم المخدرات في عام ١٩٨٧ . ومنذئذٍ أُعدم ما لا يقل عن ١٧٠ سجيناً في قضايا تتعلق بالمخدرات، في أعقاب محاكمات أهملت فيها تماماً معظم المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. ولم يقم دليل واحد مقنع على أن حكم الإعدام يردع المقدمين على التهريب بشكل أكثر فعالية مما تردعهم به العقوبات الأخرى.

كما تتصاعد عمليات الإعدام بالنسبة للجرائم الأخرى كذلك، ففي ١٢ أغسطس/آب ١٩٩٥ نُفِّذ في مدينة الرياض حكم بإعدام عبد الله عبد الرحمن الحذيف، وذلك بعد محاكمة سرية. وقد أُدين بتهمة الاعتداء على أحد ضباط الأمن مستخدماً الحامض، وكذلك لصلته «بلجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، وهي منظمة مقرها في لندن ونشاطها محظور في السعودية.

ويتم تنفيذ حكم الإعدام في السعودية عادة بقطع الرأس بالسيف، ويكون ذلك علناً في أغلب الأحيان. وفي ٣١ مايو/أيار ١٩٩٥ قُطعت رؤوس ستة مواطنين صوماليين في جدة، وكانوا جميعهم قد اتهموا بالقتل والسرقة وتعاطي المخدرات. وورد أن عشرات السجناء ينتظرون تنفيذ أحكام بإعدامهم، ومن بين هؤلاء عبد العزيز محمد عيسى الذي أُدين بارتكاب جريمة يقال إنها حدثت قبل وصوله إلى السعودية. وعلى الرغم من أن تاريخ وصوله مسجل لدى المطار، فإن ذلك لم يؤخذ في الحسبان ـ على ما يبدو.

وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق عميق لتصاعد عمليات الإعدام التي تُنفَّذ علناً، وهي تناشد السلطات أن توقف كافة عمليات الإعدام. كما تطالب منظمة العفو الدولية حكومة المملكة العربية السعودية أن تكفل تحقيق الضمانات الدولية للمحاكمات العادلة أثناء إجراء المحاكمات.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهر بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من أجل حقوق الإنسان في شتى انحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور ادناه.

الصومال

# على القادة السياسيين أن يحموا حقوق الإنسان

تهيب منظمة العفو الدولية بالقادة السياسيين الصوماليين أن يضعوا حداً لانتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها أنصارهم وميليشياتهم، وان يعلنوا أنهم سوف يكفلون حقوق الإنسان لكافة أبناء الشعب الصومالي ويعززونها.

إن حقوق الإنسان تنتهك انتهاكاً شديداً في الصومال منذ ٢٥ عاماً، ومنذ تفكك الدولة في عام ١٩٩١ لم تعد هناك حكومة مركزية معترف بها، أو نظام قانوني قادر على منع انتهاكات حقوق الإنسان. وفشلت الأمم المتحدة في إقرار حقوق الإنسان وإعادة احترامها، فبعد انسحاب الأمم المتحدة في مارس/آذار ١٩٩٥، استمرت الانتهاكات مرة أخرى، خاصة في أثناء جولات القتال المتكررة بين الفصائل المسلحة المبنية على العشائر المختلفة في مقديشيو وغيرها من المناطق. كما يدور صراع آخر آخر بين العشائر في «جمهورية أرض الصومال» التي انفصلت بذاتها في شمال شرقي البلاد.

وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفتها بعض الجماعات السياسية خلال عام ١٩٩٥ القتل العمد والتعسفي للمدنيين من العشائر المعارضة، والاعتقال التعسفي للخصوم السياسيين ممن لا يمارسون العنف، ومنهم الصحفيون، وتشمل كذلك احتجاز رهائن من العاملين في وكالات العون الإنساني، وغيرهم من المدنيين. وقد اغتُصبت النساء وعُذِّب السجناء، وطبقت عقوبات قطع الأطراف والجلد، وتمت عمليات إعدام فورية، كما أجليت جماعات الأقليات عن مواطنها قسراً.

وفي تقرير * حديث صدر في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، اقترحت منظمة العفو الدولية استراتيجية لإقرار حقوق الإنسان في جمهورية الصومال السابقة. وهذه مهمة الصوماليين أنفسهم في المقام الأول، لكن منظمة العفو الدولية بدورها تحث المجتمع الدولي ـ الأمم المتحدة والحكومات المعنية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ـ على العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان في الصومال.

*انظر التقرير المعنون: الصومال: **بناء دعائم حقوق الإنسان وسط أنقاض دولة ممزقة** (رقم الوثيقة: AFR 52/03/95، صدر في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥).

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM.
قيمة الاشتراك ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً امريكياً) لـ ١٢ عدداً. الترقيم الدولي 0308 6887 ـ رقم الوثيقة: NWS 21/02/96